MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

بيان السفير حسام الدين آلا

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

خلال بند النقاش العام

للدورة الثامنة والستين للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جنيف في 2017/10/4

السيدة الرئيس

اسمحي لي أن أبدأ بالتهنئة على إدارتك الناجحة لأعمال اللجنة التنفيذية وأن أشكر السيد فيليبو غراندي المفوض السامي على جهوده. لقد جاء إعلان نيويورك الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل عام من الآن في سياق العمل من أجل تعزيز التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات الدولية بشكل أكثر إنصافاً، إلا أن الواقع الذي أوضحه تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يشير إلى استمرار الدول النامية والدول الأقل نمواً في تحمل أعباء العدد الأكبر من اللاجئين في العالم، فيما يستمر التراجع عن الوفاء بالتعهدات المقطوعة لتوفير الدعم الدولي تتصاعد التصريحات والسياسات المتشددة في العديد من الدول الصناعية بشكل يشي باستمرار الإختلال الراهن في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ونحن نتفق مع ما أشار إليه المفوض في بيانه الاستهلالي بأن تدفق اللاجئين يعكس إعتبارات سياسية تصاعدت بقوة خلال السنوات الأخيرة، وجعلت من موضوع اللاجئين قضية مؤثرة في السياسات المحلية والدولية، واستغلته كوسيلة لخدمة الأهداف والمصالح السياسية. كما نتفق مع تقرير المفوضية بأن حل مشكلة النزوح القسري يعتمد إلى حد كبير على نجاح الجهود الرامية لمعالجة المسببات، ونعتقد بأن عكس مسار الراهن لارتفاع أعداد النازحين داخل الدول وعبر الحدود يستوجب التعامل الواقعي والشفاف مع العوامل والمسببات الناشئة خلال السنوات الأخيرة. ونستغرب في هذا السياق المقاربة الضيقة والإنتقائية التي اعتمدها التقرير في تحديد المسببات، وإغفاله للإرهاب باعتباره أحد مسببات النزوح القسري التي وردت في قرار الجمعية العامة 172/71، إضافة لاستمراره في تجاهل التأثيرات السلبية للإجراءات الأحادية غير المشروعة التي يتم اللجوء إليها لأغراض القسر السياسي باعتبارها عاملاً من عوامل النزوح الداخلي والعابر للحدود.

السيدة الرئيس

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وللجولان السوري وغيره من الأراضي العربية المحتلة العامل الرئيسي في مأساة النزوح القسري لأكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني يقيمون على الأراضي السورية منذ 70 عاماً، إلى

جانب نزوح ما يزيد عن نصف مليون آخرين من الجولان السوري المحتل منذ عام 1967. وخلال السنوات القليلة الماضية ساهمت التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول واستهداف أنظمتها السياسية، عبر دعم واستخدام الإرهاب وإقامة التحالفات العسكرية غير الشرعية، في زعزعة استقرار العديد من دول منطقتنا ودفع السكان للنزوح داخل دولهم أو خارجها. وفي سوريا أدت حرب الإرهاب المدعوم والموجه من الخارج الذي استهدف المدنيين والمؤسسات الخدمية والبنى التحتية، والذي ترافق مع فرض إجراءات قسرية أحادية شملت طائفة واسعة من التدابير الموجهة للإضرار بالقطاعات الحيوية التي تستجيب لاحتياجات السوريين، وفي مقدمتها القطاع الصحي، إلى نشوء أزمات أمنية ومعيشية دفعت السوريين في العديد من المناطق إلى النزوح إلى مناطق أكثر استقراراً وأمناً بحماية الدولة السورية، ودفعت آخرين إلى النزوح خارج الحدود ومغادرة البلاد.

لقد وفر عمل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في الجمهورية العربية السورية ومشاريعها الموجهة لمساعدة النازحين السوريين استناداً إلى المبادئ التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها رقم 182/46 مساهمة هامة في دعم الجهود الحكومية على امتداد سنوات الأزمة. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى تعزيز تلك الجهود والبرامج في المرحلة القادمة بعيداً عن محاولات استغلال المساعدات وربط تمويلها بشروط سياسية تتنافى مع مبادئ وقواعد العمل الإنساني، فإننا نسجل استغرابنا من تركيز تقرير المفوضية على التعاون مع المنظمات غير الحكومية وإغفاله الإشارة إلى التعاون الكبير الذي توفره الحكومة السورية لجهود ونشاطات مفوضية اللاجئين في مختلف أنحاء سوريا! وأتساءل عن مبررات الإستمرار في المبالغة باستخدام مصطلح "المناطق المحاصرة" وايراد أرقام غير دقيقة حولها؟ لقد تحملت الدولة السورية ومؤسساتها العبء الأكبر في توفير الإحتياجات الأساسية لمواطنيها وفي تسهيل عمل الهيئات الأممية والدوليةفي كافة المناطق السورية. وأدى إنجاز المصالحات الوطنية، والنجاحات التي أحرزتها القوات المسلحة السورية في كسر الحصار عن دير الزور مؤخراً وإعادة الأمن والإستقرار للعديد من المناطق السورية، إلى تعزيز فرص الوصول الإنساني وإلى عودة عشرات آلاف اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم وتحسين ظروف معيشة أعداد كبيرة من السوريين الذين

عانوا من جرائم الإرهاب. والدولة السورية عازمة على المضي في توسيع وتعزيز مسارات المصالحات الوطنية، وهي تنظر بإيجابية إلى مسار استانا وما نجم عنه من تحديد مناطق تخفيف التوتر أملاً بالتوصل إلى وقف فعلي للأعمال القتالية يساهم في دعم استراتيجية الدولة السورية في عزل الإرهاب والقضاء عليه وإنجاز المصالحات وإيصال المساعدات الإنسانية وإعادة الاستقرار والحياة الطبيعية إلى كامل الأراضي السورية. وقد أبدت الحكومة السورية جدية والتزاماً بمساري جنيف وأستانا وقامت بما يلزم من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإنجاحهما، لكن نجاح مسار الحل السياسي وتحسن الأوضاع الإنسانية بشكل ملموس سيعتمدان كذلك على توفر مناخ من الإلتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سوريا بشكل جدي وعلى التراجع عن التدابير القسرية الأحادية المفروضة على الشعب السوري.

ختاماً، السيدة الرئيس، إن تعزيز التعاون الدولي يحمل أهمية بالغة في تلبية الاحتياجات الملحة، إلا إن الحلول المؤقتة في التعامل مع التحديات المتصلة بالنزوح القسري لا يجب أن تأتي على حساب الحلول الدائمة، وفي مقدمتها العودة الطوعية للاجئين إلى بلادهم. وفي هذا الإطار تتطلع حكومتي إلى دعم جهودها في توفير الظروف الأمنية والمعيشية التي تتيح العودة الطوعية لمواطنيها الذين غادروا البلاد، وقد وضعت الحكومة السورية هذه المسألة على قائمة أولوياتها.